# تعزيز الحماية المجتمعية في الضفة الغربية:
# نحو نموذج وطني للصمود والاستجابة للطوارئ

"ورقة سياسات"

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

## أولا: السياق العام

تشهد الضفة الغربية، لا سيما شمالها والمناطق الريفية، تصعيدا غير مسبوق في الاعتداءات الإسرائيلية، في ظل إبادة متواصلة على الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023. هذا الواقع فرض تحديات هائلة على المجتمع الفلسطيني، وأفرز حاجة ملحة لتطوير سياسة وطنية فعالة تعزز الحماية المجتمعية والاستجابة للطوارئ، حيث بلغ عدد الشهداء أكثر من 60,000 في قطاع غزة، وأكثر من 1000 شهيد في الضفة الغربية، مع تسجيل ملايين النازحين وآلاف المعتقلين. زادت الحواجز العسكرية إلى 898 حاجزا، مما عمق من تفتيت النسيج الجغرافي والاجتماعي. في ظل غياب تدخل فعال من المؤسسات الرسمية والأهلية، أطلقت المجتمعات المحلية أشكالا ذاتية للحماية المجتمعية، من خلال الهيئات المحلية، المؤسسات القاعدية، الأندية الشبابية والمجموعات الطوعية.

## ثانيا: الإطار القانوني المنظم للطوارئ

تنظم حالة الطوارئ بموجب القانون الأساسي المعدل لعام 2003، إلى جانب مجموعة من القوانين المتداخلة، أبرزها: قانون الهيئات المحلية، قانون الصحة العامة، قانون الدفاع المدني، ومشروع قانون إدارة الكوارث. ورغم انطباق الشروط القانونية لإعلان حالة الطوارئ على الوضع الحالي، لم تعلن الحكومة ذلك رسميا منذ أكتوبر 2023، واكتفت بخطط طوارئ جزئية وموازنة طوارئ (2024) تفتقر للفاعلية. كما تم تفعيل لجان الطوارئ في منتصف 2025، لكنها لا تزال تفتقر إلى التنسيق المؤسسي الفعال وتواجه بمركزية القرار التي تعيق المبادرات المحلية.

## ثالثا: التحديات الميدانية

بناء على مجموعات بؤرية نظمتها "مفتاح" في 7 محافظات في الضفة الغربية، بمشاركة 120 ممثلا عن مختلف الأجسام المحلية (الأندية، المؤسسات القاعدية، لجان شعبية، لجان طوعية)، ظهرت التحديات التالية:

- **ضعف التنسيق والتكامل** بين المؤسسات القاعدية، الشبابية والهيئات المحلية.
- **غياب الحماية القانونية** للمتطوعين، ما يقلل من المشاركة الشعبية.
- **افتقار الخطط الرسمية طويلة الأمد**، وعدم وضوح الصلاحيات بين الأجسام المركزية (مراكز المسؤولية) والأجسام اللامركزية (الهيئات المحلية والفاعلون في المجتمع المدني).
- **غياب أجسام رقابية مجتمعية** لضمان عدالة الاستجابة في أوقات الأزمات.
- **تحفظ بعض الجهات الرسمية** على المبادرات المحلية، مما يحد من فعاليتها.

## رابعا: توصيات لتعزيز الحماية المجتمعية

توصي مؤسسة "مفتاح" وبالنقاش مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني بإعادة توزيع مركزية المهام والمسؤوليات في إدارة الطوارئ لصالح الهيئات المحلية المنتخبة، من خلال تمكينها من التخطيط والتنفيذ المباشر، مع توفير الدعم الفني والمالي من الحكومة، وتفعيل دور المجموعات التطوعية والمجتمعية كمكون أساسي في منظومة الاستجابة.

- **على المستوى المحلي والميداني:**

- تشكيل لجان طوارئ محلية بالحوار والتوافق بين الهيئات المحلية المنتخبة والحكومة، ومدعومة بمجموعات تطوعية.
- إعادة النظر في لجان الطوارئ برئاسة المحافظين (قرار رئيس الوزراء رقم 14 لسنة 2020م) بما يتناسب مع التغيرات في الظروف السياسية والأمنية.
- **تفعيل أدوات الاستجابة الفورية من خلال:**

- إحياء لجان الأحياء والحراسة الليلية في المدن والقرى والمخيمات.
- فرق إسعاف ودعم لوجستي.
- برامج دعم نفسي وغذائي.
- غرف طوارئ ونقاط طبية محلية.
- تقييم جاهزية المؤسسات القاعدية بعد الأزمات.
- دعم الأندية والمبادرات الشبابية.
- تمكين المؤسسات الصغيرة في الريف والمناطق المهمشة.

- **على المستوى الوطني:**

- الانتقال من الاستجابات الموسمية إلى التخطيط المستدام من خلال **خطة وطنية واضحة للطوارئ**.
- إطلاق حوار وطني ومجتمعي واسع لتوحيد الجهود وتعزيز المشاركة الشعبية **وربط الحماية المجتمعية بالمشروع الوطني**.
- تأسيس **صندوق طوارئ مجتمعي مستقل** يموله المجتمع المحلي والقطاع الخاص لتأمين موارد دائمة وفعالة.

## خامسا: الخلاصة

تعد الحماية المجتمعية اليوم ضرورة وطنية لمواجهة الكوارث المستمرة، وليست مجرد رد فعل طارئ. ويتطلب تعزيزها شراكة حقيقية بين الحكومة، المجتمع المدني، الهيئات المحلية والمواطنين/ات من خلال تبني اليات عمل شاملة فيما بينها لتحقيق وتعزيز الحماية المجتمعية.

كما أن التحول نحو نموذج وطني مستدام للصمود والاستجابة للطوارئ بات حاجة ملحة في ظل الاحتلال، بهدف الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وضمان الحد الأدنى من الأمان والخدمات للفلسطينيين/ات.